

وحل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ؛
وعل القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية
والمحاكم التأديبية في الإقليم المصري والقوانين المعدلة له ؛
وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - يشكل مجلس إدارة البنك المركزي المصري من :
الدكتور عبد الحكم الرفاعي ، محافظا ورئيسا لمجلس الإدارة .

(١) الدكتور حسين خلف ، رئيس مجلس إدارة
المؤسسة المصرية العامة للبنوك
(٢) الأستاذ فتحي رضوان
(٣) الدكتور محمد مصطفى القلالي
(٤) وكيل وزارة الاقتصاد
(٥) وكيل وزارة الاقتصاد المساعد لشئون البنوك

أعضاء
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا
من أول يناير سنة ١٩٦٤ م .

مادة ١ - عين السيد / سعيد حنفى سيد وكيل النيابة الإدارية
محافظا دمياط بالمؤسسة الاستهلاكية العامة بمرتبه الذى يتلقاه حاليا .

مادة ٢ - على رئيس المجلس التنفيذي تنفيذ هذا القرار ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٦٤

بتشكيل مجلس إدارة البنك المركزي المصري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعل الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن
تنظيم السيامي لسلطات الدولة العليا ؛

وعل القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري
والبنك الأهلي المصري المعدل بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٦٠ ؛

وعل قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٣٦ لسنة ١٩٦٠
بالنظام الأساسي للبنك المركزي ؛

وعل قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٣٨ لسنة ١٩٦٠
بتشكيل مجلس إدارة البنك المركزي المصري ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٦٤

بيان تجديد إعارة السيد المهندس محمد محمود فرزال مدير عام
الإدارة العامة للهندسة الميكانيكا والكهربائية لمحافظة الإسكندرية
لمؤسسة الكهرباء والغاز بمدينة الإسكندرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعل الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، بشأن التنظيم
السيامي لسلطات الدولة العليا ؛

وعل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين
المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - يمنع السيد / محمد أبو نصیر رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعهير من تناول مرتبة قدره ٢٠٠٠ جنيه وبدل تكثيل قدره ٢٠٠٠ جنيه في السنة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٠١ لسنة ١٩٦٤

بقواعد تنفيذ المادتين ٢٧ ، ٤٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعواليها المدنيين

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا .

وعلم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعواليها المدنيين .

وببناء على عرض وزير الخزانة والعمل .

وعلم ما أرائه مجلس الدولة .

وعلم موافقة مجلس الريادة .

قرر :

مادة ١ - المتفعون بأحكام قوانين المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ورقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ورقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ورقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٥ لسنة ١٩٦٣ ولائحة تقاعده العلامة المدرسون والعلماء الموظفين في الأزهر الذين يجوز لهم طلب تحويل احتياطي معاشهم مقابل تنازلهم عن حقوقهم في المعاش أو المكافأة هم :

(أ) المتفعون الذين يتركون الخدمة بعد العمل بأحكام هذا القرار

(ب) أصحاب المعاشات الذين تركوا الخدمة قبل العمل بأحكام هذا القرار .

وعلى القانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الإعارات .

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٣٧٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن إمارة السيد / محمد محمود غزال للعمل بمؤسسة الكهرباء والغاز لمدينة الإسكندرية لمدة سنة اعتباراً من ١٦ أغسطس سنة ١٩٦٣ .

وعلم موافقة محافظة الإسكندرية في ٢٦ مايو سنة ١٩٦٣ .

وعلى موافقة مجلس الريادة .

قرر :

مادة ١ - تجدد إعارة السيد المهندس محمد محمود غزال مدير عام الإدارة العامة لليكانيكا والكهرباء بمحافظة الإسكندرية - لمؤسسة الكهرباء والغاز لمدينة الإسكندرية لمدة سنة اعتباراً من ١٦ أغسطس سنة ١٩٦٣ على أن تتحمل المؤسسة المذكورة براتبه وملحقاته خلال مدة الإعارة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٦٤

تحديد مرتب وبدل تكثيل رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعهير

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

على القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بشأن التعين في المبيعات أو المؤسسات العامة أو الشركات المساهمة والقوانين المعدلة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٢ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعهير .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار لائحة نظام العاملين بالمؤسسات العامة .

وعلى موافقة مجلس الريادة .